النشرة الدورية - العدد 57- أيلول 2017

Campaign Preview

HTML Source

Plain-Text Email

Details

View this email in your browser



View this email in your browser

في عدد أيلول 2017 من النشرة الدورية

- الافتتاحية
- تطبيق قانون الانتخاب بدأ
- حملة التثقيف الانتخابي مستمرة
 - ورشات عمل
 - خطوة نوعية

الافتتاحية | بقلم المدير التنفيذي للجمعية عمر كبول

لطالما سعت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (لادي) منذ تأسيسها الى تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات من خلال مراقبة العملية الانتخابية واجتراح الاقتراحات الرامية الي تعزيز نزاهة وشفافية الانتخابات، أكانت برلمانية، بلدية، جامعية، وحتى انتخابات مجالس النقابات. وتدرك الجمعية أنّ النظام الديمقراطي لا يقتصر فقط على اليوم الانتخابي، بل يتعداه الي حماية الحريات العامة وتأمين المساواة. لذلك لم تتوان الجمعية عن دعم الحراكات المطلبية، والمساهمة مع العديد من الشركاء في صون حقوق المواطنين، على رأسها الحق بانتخاب ممثليهم، كذلك حقوق الفئات المهمشة بالمشاركة في القرار السياسي، الحق بالتعبير والحماية القانونية.

تدرك الجمعية اليوم ان دورها على مساحة لبنان ما كان ليتطور لولا احتضان المواطنين لهذا الدور ومساهتهم في تطوره. ونحن في الجمعية لا ننظر الي عملية التثقيف الانتخابي كعملية ذات مسار واحد، بل نؤمن وندرك ان النقاش المستمر مع المواطنين من المناطق اللبنانية كافة، ومشاركتهم في النقاشات حول القوانين الانتخابية وقضايا الاصلاح الانتخابي، قد ساهما ايضا بإغناء تجربتنا وخبراتنا.

اليوم، في ظل النقاش السياسي والتقني حول الآليات التطبيقية للقانون الانتخابي رقم 44/2017، تستمر الجمعية بدورها في نقل النقاش من حيز العمل البرلماني والتشريعي الى الحيز العام عبر شرح الآليات للناخبين، وحتى المرشحين والماكينات الانتخابية. بموازاة ذلك لن تتردد الجمعية بمواجهة كل محاولات التمديد للمجلس الحالي، والتي تتخذ من نص القانون والاصلاحات الانتخابية، كما التذرع بضيق الوقت، حجةً لتأجيل الانتخابات العامة المقررة في ايار 2018.

اخيراً، لا يسعني الا ان اتوجه بالشكر الى المديرة التنفيذية السابقة للجمعية، زميلتي يارا نصار، التي كان لي شرف العمل معها كمراقب ومنسق برامج ميدانية في الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، وقد كان لها دور اساسي في انضمامي الى فريق عمل الجمعية عام 2007. لقد ساهمت يارا على مدار 12 سنة في ترسيخ دور الجمعية على الصعيد الوطني وتطوير برامجها، كما وتكريس الشراكة بين الجمعية والعديد من المنظمات الصديقة. نحن في "لادي" نتمني ليارا كل التوفيق في عملها الجديد ونتطلع قُدماً للمحافظة على دور الجمعية أكان على صعيد المراقبة او تطوير الأنظمة

تطبيق قانون الانتخاب بدأ

بعد ثلاثة أشهر على إقراره، يمكن القول أن تطبيق قانون الانتخاب الجديد قد بدأ عمليًا خلال شهر أيلول، خصوصًا مع تشكيل هيئة الاشراف على الانتخاب من قبل الحكومة بناءً على اقتراح وزير الداخلية ضمن المهلة المحددة في متن القانون، وذلك في جلسة عقدتها الحكومة في قصر بعبدا يوم الخميس 14 أيلول. وتألفت الهيئة من أحد عشر عضوًا كما نص القانون، في وقت اختير القاضي نديم عبد الملك لرئاستها. وقد شكل تعيين هذه الهيئة مؤشرًا إيجابيًا يدل على التزام الحكومة بتطبيق قانون الانتخاب، وهو التزام يجب أن يُستكمل باحترام الانتخاب، وهو التزام يجب أن يُستكمل باحترام



بقية المهل القانونية، بما فيها البدء بالتحضيرات اللازمة للدورات التدريبية لهيئات القلم ولجان القيد وغيرها. وبموازاة تشكيل هيئة الاشراف، حسمت الحكومة الجدل القائم حول اعتماد البطاقة الممغنطة من عدمه في الانتخابات المقبلة، حيث أقرّت في جلسة استثنائية عقدتها يوم الأحد 17 أيلول تطوير بطاقة الهوية الحالية إلى بطاقة بيومترية تعتمد في العملية الانتخابية. وإذا كان الأمر أثار الهواجس لدى كثيرين من أن يكون مقدّمة لتمديد تقني جديد، خصوصًا أنّ المهلة الفاصلة عن موعد الانتخابات المقرّر قد لا تكون كافية لإصدار 3 ملايين و800 ألف بطاقة من دون أخطاء أو شوائب، فإنّ وزير الداخلية نهاد المشنوق عاد وأعلن يوم الأحد 24 أيلول أنّ الانتخابات النيابية ستجري في موعدها، لكن بالتسجيل المسبق في مكان السكن، لأن الوقت ما عاد يسمح بإنتاج بطاقة ممغنطة ولا هوية بيومترية في الأشهر القليلة المتبقية.

وفيما استمرّت الحكومة بتغييب الانتخابات الفرعيّة عن جدول أعمالها، في انتهاكِ واضح للدستور والقانون، برز اقتراح لتقصير ولاية المجلس النيابي والذهاب لانتخابات نيابية مبكرة، انقسمت الأراء حوله، من دون أن يتضح ما إذا كان جدياً أم عبارة عن مناورة سياسيّة، علمًا أنّ السير بأيّ اقتراح من هذا النوع يتطلّب تعديلاً شاملاً لكلّ المهل التي نصّ عليها قانون الانتخاب، وهو بالتالي يؤثر على المهل وعلى مزاجهم.

حملة التثقيف الانتخابي مستمرة

خلال شهر أيلول، واصلت الجمعية حملة النثقيف الانتخابي التي كانت قد أطلقتها مع إقرار قانون الانتخاب الجديد، نظرًا للالتباس الذي أثاره في أذهان المواطنين، خصوصًا لجهة الانتقال من النظام الأكثري، الذي لطالما اتسمت به القوانين الانتخابية في لبنان، إلى النظام النسبي، وذلك لتبسيطه أمام الرأي العام، وشرح مواده وبنوده المختلفة، بالاضافة إلى مفاهيمه الأساسية.

وفي هذا السياق، شاركت لادي يوم السبت 9 أيلول في ورشة عمل في بلدة خربة قنافار في البقاع الغربي، وذلك بدعوة من مكتب شؤون المرأة في حزب الكتائب - إقليم البقاع الغربي وراشيا، حيث قدم منسق قسم الأبحاث في لادي على سليم عرضاً تناول فيه المشاركة السياسية للنساء، مع إضاءة على التحديات والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة السياسية وكيفية تفعيل دور المرأة ترشحاً وضمن الأحزاب. وكذلك تم عرض أساسيات قانون الانتخاب وأبرز بنوده ومفاهيمه، مع إضاءة على التحديات على المتعادي ولمينات المتعادي وبعض الأخطاء الشائعة.

وقد شكّل الموضوع نفسه محورًا أساسيًا لورشة عمل أقامتها الجمعية يوم الأربعاء 20 أيلول في مركز المجلس النسائي اللبنائي في الصنائع، حيث تولى الامين العام السابق للادي عدنان ملكي شرح مبادئ قانون الانتخاب وبنوده المختلفة، فيما عرض منسق قسم الابحاث في الجمعية على سليم لمفهوم المشاركة السياسية للنساء. وقد أبدت المشاركات في الجلسة اهتماماً بمضمون العرض، وشاركن في النقاش حول مختلف المسائل الاشكالية المطروحة، كما انتقدن نظرة المجتمع السلبية للمرأة.

إلى صيدا، انتقلت الجمعية يوم الخميس 28 أيلول، وذلك بدعوة من جمعية التنمية للانسان والبيئة وتجمع المؤسسات الاهلية في صيدا، حيث نظمت جلسة مفتوحة مع المواطنين في استراحة صيدا، تولّى خلالها نائب الأمين العام عباس أبو زيد شرح أساسيات القانون الانتخابي الجديد، كما جرى نقاش مع الحاضرين.

وبدعوة من جمعية لبنانيّون، شاركت لادي في ورشة عمل في قاعة مبنى **بلدية ذوق مكايل** يوم الجمعة 29 أيلول، حيث قامت الأمينة العامة للجمعية زينة الحلو باستعراض قانون الانتخاب، كما ردّت على أسئلة المشاركين واستفساراتهم.









ورشات عمل

إلى جانب حملات التثقيف الانتخابي المستمرة والمتنقلة بين المناطق اللبنانية، والتي ستتكثّف أكثر في المرحلة المقبلة، شاركت لادي خلال شهر أيلول في العديد من ورشات العمل واللقاءات والتدريبات، التي تنسجم مع رسالتها وأهدافها كجمعية مدنية نضالية مطابية تسعى الى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنية.

وفي هذا السياق، شاركت لادي يوم الثلاثاء 19 أيلول 2017 بقمة عن الشباب وحقوق الانسان بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، وذلك في تباترو فردان، بحضور شباب وشابات من مختلف المناطق اللبنانية اضافة الى ناشطين سوريين. وقد خُصّصت هذه القمّة لمناقشة مواضيع متعدّدة تتعلق بحقوق الانسان، التمييز العنصري، العنف المجتمعي وحل النزاعات، بالاضافة الى الصعوبات التي يواجهها اللاجئون إثر الازمات والحروب. وعرضت منسقة البرامج في لادي دايانا البابا خلال هذه القمة لأهمية مشاركة الشباب في الانتخابات اللبنانية والانتخابات الطلابية في الجامعات وتأثيرها على الإصلاح الانتخابي.

وفي 25 أيلول، شكّل مفهوم الديمقر اطية عنوانًا أساسيًا لورشة عمل في الجامعة اليسوعية في بيروت شاركت فيها لادي، حيث كان لمدير البرامج السابق في الجمعية سامر عبد الله عرضٌ شامل الأساليب تعزيز الديمقر اطية وكيفية بناء التحالفات، كما جرى نقاش عميق مع الحضور حول مختلف المفاهيم المرتبطة بها.

وفي سياق عملها الدائم على مراقبة الانتخابات الطلابية في الجامعات، نظّمت لادي يوم الأربعاء 27 أيلول جلستي نقاش مع المرشحين للانتخابات الطلابية في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) في فرعيها في بيروت وجبيل، وذلك بدعوة من إدارة الجامعة. وقد استعرضت لادي خلال الجلستين أهمّ المخالفات والأمور التي يجب على المرشحين تفاديها في حملاتهم الانتخابية، كما شدّدت على أهمية تجاوز نتائج الانتخابات، بمعزل عن طبيعتها، والعمل كفريقٍ واحد لمصلحة الجامعة وطلابها ككلّ.









خطوة نوعية

بعيدًا عن اليوميات الانتخابية، والتحديات المنتظرة خلال الأشهر المقبلة الفاصلة عن الاستحقاق الانتخابي المفترض في أيار 2018، تبقى فسحة أمل مثّلها إقرار مجلس النواب في 19 أيلول لحق المرأة المتزوّجة بالترشّح في بلدتها الأم في الانتخابات البلدية، وهو قرارٌ يفترض أن يساعد النساء على حجز أماكن لهنّ في الانتخابات البلدية، ويحفّزهن على المشاركة بفعاليّة أكبر فيها، كما أنّه يحترم مبدأ المساواة بين الرجال والإناث.

وإذا كان هذا القرار يأتي نتيجة لنضالات طويلة للمجتمع المدني على مرّ العقود الماضية، فإنّه يشكّل، من دون شكّ، خطوة يجب أن تستكمل بخطوات أخرى، أولها إقرار كوتا نسائية تشمل الانتخابات البلدية والنيابية، لتشجيع النساء على خوض الشأن العام، وتحصينهن ضدّ كلّ أشكال التمييز غير المبنيّة على أيّ أسُس ومعايير واضحة.











Facebook

Twitter

LinkedIn

YouTube

Website

Copyright © 2017 Lebanese Association for Democratic Elections, All rights reserved. <u>Petro Trad Street, Sodeco 7 Bldq, 5th fl.</u>

<u>T: +961 -1-333713</u> info@lade.org.lb

unsubscribe from this list update subscription preferences

This email was sent to << Test Email Address >>

why did I get this? unsubscribe from this list update subscription preferences

Lebanese Association For Democratic Elections \cdot Sodeco, Beirut, Lebanon \cdot Beirut METN \cdot Lebanon

